

الترجمان في قاعات المحاكم ودوره في ضمان المحاكمة العادلة

أمال ساسي

مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن

جامعة وهران 1 - الجزائر -

sassi.amel@hotmail.fr

ملخص:

إن مهنة الترجمة الفورية في المحاكم حديثة العهد، حيث تعود ممارستها إلى قضية نوغمبرغ 1945-1946 Nuremberg، على الرغم من أنه لطالما استعملت الترجمة المهموسة، وهي شكل من أشكال الترجمة الفورية، في العهود القديمة؛ وذلك بهدف تحقيق عملية التواصل اللغوي ما بين أفراد تعذر عليهم التفاهم بسبب اختلاف ألسنتهم.

كلمات مفتاحية: ترجمان؛ قاعات المحاكم؛ المحاكمة؛ مهام؛ مهنة، أخلاقيات؛ تكوين؛ تحديات.

إن مهنة الترجمة الفورية في المحاكم حديثة العهد، حيث تعود ممارستها إلى قضية نوغمبرغ 1945-1946 Nuremberg، على الرغم من أنه لطالما استعملت الترجمة المهموسة، وهي شكل من أشكال الترجمة الفورية، في العهود القديمة؛ وذلك بهدف تحقيق عملية التواصل اللغوي ما بين أفراد تعذر عليهم التفاهم بسبب اختلاف ألسنتهم. ومع مشروع العولمة الذي يدفع بالشعوب إلى التزاور والتعارف فيما بينها، ما نبرح إلا ونشهد زيادة الحاجة إلى الترجمة الفورية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد ظاهرة الهجرة إلى البلدان المتطورة، حيث تواجه الفرد المهاجر إحدى أكبر العوائق ألا وهي

اللغة وكيفية التواصل مع المحيط. ومن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الذي يستقبل المهاجرين بأعداد كبيرة، إيجاد وسيط لحل عقبة الاقتلاع من اللغة الأولى. ومن هنا نشأت الحاجة إلى الترجمة الفورية بصفتها قطاع عمل خدماتي له قوانينه الخاصة. يحتاج المهاجر الجديد للتواصل مع دائرة الهجرة وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحة العامة والتعليم، وخاصة المحاكم والقانون. فكيف بالأجنبي إذا ما وجد نفسه أمام محكمة لا يجهل قوانينها وتشريعها فحسب بل وحتى اللغة التي توجه بها التهمة إليه ؟

استنادا على البيان العام الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، والذي يجبر جميع الدول الديمقراطية في هذا العالم بمقتضى دستورها على حماية حقوق الإنسان حيث نجد في مضمونه ما يلي:

- كل الناس سواسية أمام القانون.
- لا يجب تفضيل أو تهميش أي شخص عن الآخر بسبب اختلاف لغته.

بالرجوع إلى الأحكام العملية في مجال القانون، لا بد من أن يشارك ترجمان باعتباره طرفا ثالثا في محاكمة أي شخص مائل أمام العدالة في حالة تحدّثه بلغة أجنبية. ويقوم بالترجمة في هذه الحالة مترجم فوري يعرف بالمترجم القانوني أو الترجمان المحلف **Interpreter judicial** حيث يترجم مداولات المحكمة بما فيها أقوال المتهم وما يوجه إليه من أسئلة وأقوال الشهود، وفي كثير من الدول يُلجأ إلى المترجم المحلف نظرا لأدائه القسم على عدم الإخلال بشروط القيام بمهمته.

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتحديد المؤهلات المطلوبة من الترجمان ومدى أهمية مهنته من خلال المرسوم الخاص

بمحكمة الترجمان الصادر عام 1978 وذلك أمام المحكمة
الفدرالية.. حيث يعتمد الترجمان القانوني على مختلف تقنيات
الترجمة الفورية وفقا للوضعية التواصلية:

- الترجمة المنظورة at sight interpretation حيث يقوم بنقل
الكلام من أوراقه.

- الترجمة المتتابعة consecutive interpretation باعتماده على
تدوين رؤوس أقلام.

الترجمة التزامنية simultaneous interpretation باستخدام
الهمس أو المعدات الآلية.

وقد بقي الخلاف ساريا في إطار منظمة الأمم المتحدة حول
ضرورة اللجوء إلى الترجمة التزامنية من عدمه في هذا المجال،
والاكفاء بالترجمة المتتابعة بصفتها وسيلة تحقق الغرض التواصلية.
وقد يتدخل الترجمان أحيانا بتوضيحات وتأويلات إضافية في حالة
تعذر الفهم مرده أسباب سوسيو ثقافية حالت دون ذلك.

المهام الملقاة على عاتق ترجمان المحاكم وشروط ممارسة المهنة
ينص الإطار القانوني على أن الترجمان المعتمد لدى المحاكم
هو مساعد للقضاء، حيث يمارس الترجمة وفقا لأحكام القانون. وهو
وحده المؤهل لترجمة التصريحات الشفوية والوثائق والمستندات المراد
الإدلاء بها أمام القضاء وذلك في اللغة أو اللغات المرخص له بالترجمة
فيها. ويعطى النص القانوني الصلاحية بصفة استثنائية للمحكمة
للاستعانة بترجمان غير مسجل في جدول الترجمة المعتمدين لدى
المحاكم، ويؤدي الترجمان غير المسجل في الجدول قبل القيام بمهامه
اليمين القانونية المنصوص عليها أمام الهيئة التي انتدبته.

واشترط القانون في المترشح لممارسة مهنة ترجمان معتمد لدى المحاكم مجموعة من الشروط، وهي المنصوص عليها أمام المنظمة للترجمة المحلفين ومنها:

- أن يكون حاصلا على دبلوم الترجمة من مؤسسة جامعية أو على شهادة معترف بمعادلتها.

- أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية وذا مروءة وسلوك حسن وأن لا يكون قد صدر عليه حكم بسبب جنائية أو جنحة...

- أن لا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية بسبب تصرفات مخلة بالشرف والنزاهة والأخلاق.

- أن يكون متمتعا بالقدرة العقلية على ممارسة المهنة وأن يكون بالغا من العمر 25 سنة ميلادية على الأقل.

- أن يكون قد نجح في مسابقة الترجمة المعتمدين لدى المحاكم وفي امتحان نهاية التمرين وأن يكون له موطن بدائرة محكمة الاستئناف التي يرغب في ممارسة عمله بها.

وقد ذكر الدكتور هشام خولجي في مؤلفه "الترجمة الفورية" بعض القواعد الأساسية التي يجب على المترجم الفوري في المحاكم أن يكون ملما بها وهي:

- إجادة اللغتين.

- فهم سرية الحالات التي قد يطلب منه تقديم خدماته فيها.

- إدراك أهمية الدقة عند ترجمة الاستنطاق لما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار.

- تحري الدقة في ترجمة أسئلة الضباط وأجوبة الضحايا.

- عدم محاباة أحد الأطراف.
- فهم إجراءات المحاكم والأدلة الأساسية والجوانب الشرعية الخاصة بالشهادة والإفادة.
- إدراك أن المترجم الفوري يمكن أن يطلب للإدلاء بالشهادة أمام المحاكم.
- ألا يقم عباراته أو تعبيراته الخاصة وألا يكتفي بنقل معنى الكلمات بل ينقل التأكيدات الحسية دون محاكاة للمتحدث.
- التزام المترجم الفوري بالدقة، إذ من واجبه القيام بتصويب أي خطأ في الترجمة قد يكتشفه أثناء مداولات المحكمة.

وقد يطلب كذلك من الترجمة المعتمدين لدى المحاكم الدقة، والمحايدة التامة. ويتوجب على الترجمة نقل الرسالة بأكملها، بما في ذلك الملاحظات المتبدلة والشتائم وغيرها من العناصر اللفظية مثل اللهجة والعاطفة من أجل تسهيل الفهم. كما يقع على عاتقهم أيضا إعادة الأخطاء، والأكاذيب الصارخة التي لا يمكن الوفاء بها بأمانة. ويجب أن يعترفوا فوراً بأي خطأ في التفسير أو الترجمة، ويقوموا بتصحيحه.

التكوين والتدريب:

لا ينبغي هنا الخلط ما بين اكتساب تقنية محترفة والتدريب على إتقان اللغات الأجنبية، فقد نجد العديد من المدارس التي تحمل لقب "الترجمة والترجمة الفورية" في حين أنها ليست سوى مدارس لغات أجنبية، والتي لا تملك أي صلة بالترجمة الفورية القانونية في ساحات المحاكم. فمن المهم جدا أن يكون الترجمان قد حضى بتكوين مهني حي يتمكن من ممارسة هذا النشاط المعقد.

وعلى سبيل المثال نذكر المدرسة العليا للترجمة والمترجمين بباريس والتي تعد من بين أبرز المدارس الموثوق بها. فمن المعروف أن هذه المدرسة تعتمد على النظرية التأويلية التي نظرت لها سيليسكوفيتش التي مارست بنفسها الترجمة الفورية لسنوات عدة.

يتضمن التكوين الذي تقدمه ESIT سنتين من التدريب بعد التدرج. ولا يبرمج أي تدريب لغوي، حيث تعد مسألة الإتقان الكامل للغات أمرا سابقا لقبول الطالب. وبعد ذلك يتوجه الترجمان إلى التدريب الفعلي في مجال تخصصه. وفي معظم الأحيان يمارس المترجم الفوري نشاطه بصفة حرة في سوق الترجمة. وفي الغالب ما يطلب من الترجمان المترشح للعمل لدى المحاكم أن يقضي بعد نجاحه في المسابقة التي تجريها وزارة العدل، سنة كاملة من التربص بمكتب ترجمان محلف.

أخلاقيات المهنة:

مثل غيرهم من موظفي المحكمة، يجب أن يمثل الترجمان لقواعد سلوك صارمة في ممارسة مهامهم، ويجب أن يظهروا النزاهة والاحترام الكامل لواجب المحافظة على السرية. فقد تخول المحكمة مسؤولية إنهاء عقد عمل الترجمان إذا ما حدث أي خرق من قبله، فعليه أن يحافظ في جميع الأوقات على موقفه المهني في تعامله مع القضاة وموظفي المحاكم والشهود والمحامين... كما يتوجب عليهم أيضا أن يتقيدوا بالجدول الزمنية المحددة من قبل المحكمة، إضافة إلى إبلاغ القضاة عن أي شك وارد في معجمية اللغة المصدر أو اللغة المستهدفة.

يمنع الترجمان في أي ظرف من الظروف من تسريب المعلومات التي لم يتم الإعلان عنها أثناء تأديبه لواجباته للصحافة أو وسائل الإعلام أو أي مؤسسة أخرى، أو شخص، أو منظمة غير

حكومية، أو سلطة أخرى خارجة عن المحكمة. و لا يجوز له أن يسرب إلى أي شخص داخل المحكمة المعلومات السرية، إلا بعد إذن من الجهات القضائية. كما تعتبر خرقا للقانون أي محاولة يجني من ورائها الترجمان ربحا شخصيا، أو استفادة من المعلومات السرية التي وصلت إليه أثناء ممارسته لمهامه. وفي حالة العمل الجماعي فإن الفريق بأكمله مطالب بالتزام الكتمان حتى بعد انتهاء المحاكمة.

التنمية المهنية والتضامن المهني

تتطلب مهنة الترجمة الفورية القانونية تحسينا مستمرا لمهارات الترجمان، وتطويرا لمعارفه القانونية والإجرائية والتقنية التي قد يواجهها خلال ممارسة مهامه. حيث إن مجال القانون مجال دقيق وصارم، فهو يشهد تبديلات مستمرة وفقا للتغيرات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية. فقد يجد الترجمان نفسه أحيانا أمام محكمة تعددت فيها اللغات مما ينجم تعدد الثقافات والأنظمة السياسية والقانونية. أمر يتطلب الإلمام بكل التفاصيل القانونية الخاصة بكل دولة على حدة.

ولهذه الأسباب ومن أجلها اعتاد معظم الترجامة، سواء كانوا منخرطين إلى الجمعية المهنية نفسها أو لا، بالتضامن المهني ومشاركة المعرفة المتخصصة التي يكتسبها الترجمان في عمله مع محكمة معينة. ونذكر على سبيل المثال الجمعية الدولية للترجمة المؤتمرات AIIC التي تأسست سنة 1953 بباريس وقد جمعت أكثر من 2600 مترجما من 85 دولة مختلفة، ووضعت لنفسها قوانين محددة يتبعها كل من أراد الانضمام إليها، حيث يقوم كل ترجمان بدعم زملائه وتشجيعهم على التطوير المهني. ولهذا تعتبر هيئات الترجمة الفورية حلا ناجحا لتسهيل التواصل بين الجميع من خلال الترجمان الذي يتم تحضيره للقيام بهذه

المهمة، من خلال دورات تدريبية وامتحانات خاصة تؤهل المترجم ليكون وسيطا بين عالمين ولغتين ويساعد على خلق عالم لا تكون اللغة فيه عقبة.

الترجمان في جلسات الاستماع في المحكمة

أثناء جلسات الاستماع في المحكمة وعندما يكون أحد الأطراف أو الشهود لا يتكلم أو يفهم لغة المحكمة، يتعين على هذه الأخيرة تقديم مترجم مؤهل ونزيه، حيث يؤدي شهادة تحت القسم بأنه قادر على فهم اللغة وتفسيرها بأدق التفاصيل. ويمنع منعاً باتاً أن يعمل أقارب وأصدقاء الطرفين، أو الشهود بصفة ترجمان وعندما تدعو الحاجة إلى وجود ترجمان في جلسة الاستماع يجب أن تبلغ المحكمة بضرورة الاستئناف، أو الطعن من طرف المدعي عليه. وينبغي للأطراف المعنية طلب ترجمان في أقرب وقت ممكن قبل موعد الجلسة لإعطاء الوقت الكافي للمحكمة لاتخاذ الترتيبات اللازمة. ويقتضي الأمر تقديم معلومات كافية حول اللغة أو اللهجة إذا ما كان الأمر كذلك.

يعتمد الترجمان ترجمة الكلمة الواحدة لتأويل كل كلمة على حدة أو ما يسمى أحيانا بـ: "التأويل الحرفي" في جلسة الاستماع، ما لم تقرر اللجنة أو نائب رئيس المحكمة بأن يعمل بتقنية أخرى. وإذا كان غير قادر على ترجمة كلمة أو جملة، أو على فهم الشهادة، يجب أن يطلب الترجمان من اللجنة أو من نائب الرئيس إذن البحث عن المزيد من المعلومات. أما عندما تكون ثمة حاجة إلى تفسير بعض الكلمات غير المألوفة، يجوز للجنة أن تتشاور مع الأطراف والترجمان قبل التماس اللجوء إلى شكل من أشكال التفسير غير الحرفي.

تحديات المهنة

لا يمكن الاستهانة بالعمل بالتحديات التي يواجهها المترجمان في قاعة المحكمة. فعليه أن يكون:

- ملما بأصول العمل المهنية وقواعده.

- قادرا على استيعاب الاختلاف الثقافي بين مجتمعين، إلى جانب إلمامه الجيد باللغة الأم واللغة المضيفة.

- محافظا على مستوى اللغة المحكية.

يواجه المترجم الفوري تحديات أخرى وخاصة حين يعمل في قطاع القضاء، فهو يحمل على عاتقه مسؤولية تحقيق العدالة. عليه وأثناء نقل لغة وبمفردات الشخص الذي يقوم بالترجمة له، نقل حتى الألفاظ السوقية بدون تحسينات، بأمانة وحيادية، بدون تحريف أو زيادة أو نقصان، مع الحفاظ على السرية التامة في كل الحالات؛ لأن لكل كلمة أهمية سواء أثناء المثول في المحاكم أو مراكز الشرطة، في قضايا العنف المنزلي والاعتداء ضد المرأة أو الأطفال وغيرها.

ومن الجدير بالذكر هنا هو أن المردود المادي الذي يتلقاه المترجمان ليس عظيما حيث تحدد وزارة العدل الأجور التي يتلقاها المترجمان في غالب الأحيان كما هو الحال في معظم الدول العربية.

كيف يكون ذلك وهو يحمل على عاتقه ضمان المحاكمة العادلة حاملا شعار حماية حقوق الإنسان.

1/- المراجع العربية والمترجمة:

- باسل حاتم وعبد الله الشناق ورون باكلي، المترجم القانوني في الميدان: دليل عملي في الترجمة القانونية (العربية-الإنكليزية)، دار الهلال، إربد، 1995.

- هشام خولجي، الترجمة الفورية، المملكة العربية السعودية، الرياض 2005.

- دليل المترجم مع التركيز على منظومة الأمم المتحدة، وحدة الترجمة العربية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا، 1987.

- القانون رقم 50.00 المتعلق بالتراجمة المقبولين لدى المحاكم، المغرب 2005.

- محمد بن عبد الله آل عبد اللطيف، الترجمة بين الشكل والتفسير، كلية اللغات والترجمة جامعة الملك سعود الرياض/ المملكة العربية السعودية www.atida.org

- كريستوفر ثيري، الترجمة الدبلوماسية، ترجمة حميد العواضي، موقع: www.arabicwata.com

- معتصم عبد الحفيظ الأشهب، الترجمة الشفوية والعمل الدبلوماسي، www.wata.com

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، ط1 القسم الأول تونس 1985.

- يحيى بعطيش، البعد النحوي في نظرية الترجمة نحو نموذج تحليلي، مجلة المترجم، العدد1، مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن، يناير- جوان 2001، جامعة وهران، الجزائر.

- بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، ترجمة حسن غزالة، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2006 ط1.

- جورج موان، المسائل النظرية في الترجمة، ترجمة: لطيف زيتوني، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1994 ط1.

- روجرت بيل، الترجمة وعملياتها النظرية والتطبيقية، ترجمة محي الدين حميدي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة السعودية، 2001 ط1.

- ماريان لوديرير، الترجمة والنموذج التأويلي، ترجمة نادية حفيز، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ط1.

2/- المراجع الأجنبية:

Berk-Seligson, Susan, *The Bilingual Courtroom: Court Interpreters in the Judicial Process* et des ... Susan Berk-Seligson is an associate professor of Hispanic linguistics at the ... Broché: 336 pages; Editeur : University of Chicago Press; Édition : 2nd ed. 1990.

De Jongh, Elena, *An introduction to court interpreting, Theories and practice*, lanham UPof America 1992.

Driesen, Christian, *L'interprétation auprès des tribunaux pénaux de la RFA*, thèse de doctorat, ESIT, Paris III.

Gonzales, Roseann D /Vasquez, Victoria /Mickelson, Holly, *Fundamentals of court interpreting, theory, Policy and practice*. Durham Carolina Academic Press 1991.

Moerman, Ellen, Court interpreting: a survey of needs. Services and problems in criminal proceeding. London 1993.

Skucke Marie, Tout a commencé à Nuremberg., Cahier de traduction et interprétation n°11 Université de Genève 1989.